الأمم المتحدة

A/ES-10/785–S/2018/537

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
7 June 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الثالثة والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

في هذه الذكرى السنوية الحادية والخمسين الأليمة للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية في عام ١٩٦٧، أجدني مضطرا إلى الكتابة إليكم مرة أخرى لتوجيه انتباه المجتمع الدولي إلى جرائم العنف وانتهاكات حقوق الإنسان التي لا يزال الشعب الفلسطيني يتعرض لها نتيجة لهذا الاحتلال العسكري الإسرائيلي غير القانوني والعدواني.

ومن المذهل والمأساوي للغاية – رغم مضي أكثر من نصف قرن على الاحتلال الإسرائيلي ومضي ٧٠ سنة على نزع ملكية الشعب الفلسطيني وتشريده وقمعه في نكبة مستمرة وقاسية – أن المجتمع الدولي قد فشل في التعبئة لتصحيح هذا الوضع غير القانوني، من أسبابه الجذرية إلى الأزمات التي نشهدها اليوم، بل وسمح للحالة أن تواصل التدهور، مع انتكاس الأوضاع على أرض الواقع وتراجع آفاق تحقيق حل عادل وسلمي.

ومع ازدياد معاناة شعبنا في الأسابيع والأشهر الأخيرة، تضاءلت بشدة ثقته في أن يحميه المجتمع الدولي والقانون الدولي وأن يصونا حقوقه في وجه الهجوم الذي تشنه إسرائيل دون هوادة. ومرة أخرى، على الرغم من نداءات شعبنا وآماله، لم يتخذ مجلس الأمن أي إجراءات لمعالجة المحنة المتفاقمة، ولا سيما في قطاع غزة، وذلك بسبب حق النقض الذي مارسته الولايات المتحدة بشأن مشروع القرار الذي قدمته الكويت بصفتها الممثل العربي في مجلس الأمن.

وقد عرقل حق النقض الذي استخدمته الولايات المتحدة الجهود التي يبذلها المخلصون من أعضاء المجلس للوفاء بواجباتهم بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة من خلال إجراءات ترمي إلى التصدي للأزمة الحالية وضمان سلامة السكان المدنيين الفلسطينيين وحمايتهم ورفاههم وفقا للقانون الدولي

الرجاء إعادة استعمال الورق

وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وعلى نحو ما حذر الكثيرون، فبدلا من الإسهام في حماية المدنيين، ستعزز نتيجة التصويت بلا شك إفلات إسرائيل من العقاب واقتناعها بأنها فوق القانون، مما يشجع سلوكها غير القانوني والعنيف.

وقد ثبتت صحة ذلك بشكل مؤلم في يوم التصويت في مجلس الأمن، في ١ حزيران/يونيه، حيث واصلت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، هجماتها الشرسة ضد المدنيين الفلسطينيين العزل المشاركين في ''مسيرة العودة الكبرى'' للاحتجاج على الانتهاك المنهجي لحقوق الإنسان، والمطالبة بإنهاء الاحتلال والحصار الإسرائيليين، والدعوة إلى الاستقلال والحرية والعودة إلى أراضي الأجداد. وبلغ مجموع عدد الفلسطينيين الذين قتلوا منذ أن بدأ هذا الاحتجاج في ٣٠ آذار/مارس ١١٩ شخصا، بمن فيهم ١٤ طفلا.

وللأسبوع العاشر على التوالي، تعمد الجيش الإسرائيلي استخدام القوة ضد المدنيين العزل. وفي ١ حزيران/يونيه، أدى ذلك إلى قتل شابة بدم بارد، وهي رزان أشرف النجار، البالغة من العمر ٢١ عاما، والتي كانت تؤدي عملا تطوعيا بوصفها عاملة طبية لعلاج الجرحى من المحتجين المدنيين خلال الأسابيع التي جرت فيها مظاهرات مسيرة العودة الكبرى في قطاع غزة. فقد أطلق قناص إسرائيلي النار على رزان وقتلها بينما كانت تمشي هي وغيرها من المسعفين باتجاه السياج الحدودي وأيديهم مرفوعة بوضوح في طريقهم لمعالجة المتظاهرين المصابين وإجلائهم.

وقد أصيبت برصاصة في الصدر رغم أنها كانت ترتدي سترة بيضاء عليها الشعار الأحمر لجمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية، مما يسمها بوضوح باعتبارها موظفة طبية. وكانت رزان تحمل سمعة على أنها ''ملاك رحمة'' بسبب تفانيها في إنقاذ الأرواح، ولكن حياتها انتهت على يد هذا الاحتلال الإجرامي.

وإن استمرار ارتكاب هذه الأعمال الوحشية، التي تكافئ الإرهاب، بكل معنى للكلمة، على مرأى المجتمع الدولي ومع الإفلات التام من العقاب، هو أمر لا يُغتفر. وكون سلطة قائمة بالاحتلال تشعر بأنها بمنأى عن أي مساءلة أو عواقب في حالة من الواضح أنها تتعمد فيها قتل المدنيين الأبرياء، أطفالا ونساء ورجالا، وتنتهك أبسط مبادئ القانون الدولي والأخلاق الإنسانية، يهدد بتدمير مصداقية النظام الدولي، الذي ينبع وجوده في حد ذاته من الرغبة في وقف الجرائم الفظيعة الجماعية والحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

وعلى نحو ما قال منسق الأمم المتحدة للأنشطة الإنسانية والإنمائية في الأرض الفلسطينية المحتلة، جيمي ماكغولدريك، فإن ''قتل شخص من الواضح أنه موظف طبي على أيدي قوات الأمن أثناء مظاهرة أمر يستحق الشجب بشكل خاص'' وإنه ''من الصعب أن نرى كيف ينسجم ضمان رفاه سكان غزة مع التزام إسرائيل بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال''. وقد أبرز رئيس مكتب منظمة الصحة العالمية في الأرض الفلسطينية المحتلة، الدكتور جيرالد روكنشوب، ما يلي: ''يجب ألا تحدث هذه الهجمات على الرعاية الصحية، ويتعين علينا أن نعزز جهودنا لضمان حماية العاملين في مجال الصحة في الخطوط الأمامية. وهناك التزامات واضحة بحماية الرعاية الصحية بموجب القانون الدولي، ويجب احترام هذه الالتزامات''.

وتأتي هذه الجريمة الأخيرة من جرائم الحرب عقب سلسلة هجمات شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلية واستهدفت العاملين في مجال الرعاية الصحية ومعدات الرعاية الصحية. وفي الفترة بين

٣٠ آذار/مارس و ٢٧ أيار/مايو، قتل اثنان من العاملين في المجال الصحي وأصيب ٢٤٥ منهم جراء الهجمات الإسرائيلية، وتعرضت ٤٠ سيارة إسعاف لأضرار.

وفي ١ حزيران/يونيه، أصابت القوات الإسرائيلية ١٠٠ مدني، من بينهم ٣٠ مدنيا أصيبوا بالذخيرة الحية، مما رفع العدد الإجمالي للمدنيين الفلسطينيين الذين جرحوا وأصيبوا في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية إلى أكثر من ٠٠٠ ١٣ مدني، بمن فيهم نساء وأطفال، منذ بدء الاحتجاجات.

وقد أدى هذا الضغط المزمن والجسيم على النظام الصحي في غزة، الذي لحقه الضعف والهشاشة الشديدة جراء الحصار الإسرائيلي المستمر منذ أكثر من عقد من الزمن، إلى قيام اللجنة الدولية للصليب الأحمر بإرسال فريقين من الجراحين المختصين بالنزاعات والصدمات، والإمدادات الطبية، إلى غزة للتعامل مع هذه الأزمة الصحية، بدءا على سبيل الأولوية بمعالجة حوالي ٣٥٠ ١ من المصابين بطلقات نارية الذين يحتاج كل منهم إلى إجراء عدة عمليات جراحية.

وقد وصف مدير اللجنة الدولية للصليب الأحمر، روبرت ماردیني، الوضع على النحو التالي: ”تصور وجود ٣٥٠ ١ شخصا يعانون من حالات معقدة ويحتاج كل منهم إلى إجراء ما بين ٣ و ٥ عمليات جراحية، أي ما مجموعه ٠٠٠ ٤ عملية جراحية، وستضطلع أفرقة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بإجراء نصفها. وأعتقد أن هذا الحجم من الحالات سيثقل كاهل أي نظام صحي في العالم، بما في ذلك في جنيف“. ووصف السيد ماردیني غزة كذلك بأنها ”سفينة تغرق“ وبأنها ”تختنق“ وتعاني من ”أزمة صحية ذات حجم غير مسبوق“.

وإننا ننوه ونشيد باللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى جانب منظمة أطباء بلا حدود والعديد من المنظمات الإنسانية الأخرى التي تعمل جنبا إلى جنب مع العاملين لدينا في مجال الرعاية الصحية والأمم المتحدة، لا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، على تقديم الرعاية الطبية إلى الكثير من الفلسطينيين في هذا الوقت الذي تشتد فيه حاجتهم. ونناشد جميع الدول أن تستمر في تقديم المساعدة الإنسانية الحيوية إلى الشعب الفلسطيني، ولا سيما خلال هذه الأزمة الطبية في غزة حيث يوشك قطاع الصحة على الانهيار في ضوء تفاقم الأزمة الإنسانية، ونحث على وجه الخصوص على زيادة الدعم المقدم إلى الأونروا حتى تتمكن من أن تواصل دون انقطاع تقديم المساعدة التي لا غنى عنها، بما في ذلك خدمات الطوارئ، إلى اللاجئين الفلسطينيين.

ويجب على المجتمع الدولي أن يعترف بهذه الحالة الكارثية على حقيقتها. فإن هذه الأزمة من صنع الإنسان وسوف تواصل تفاقمها ما لم تُتخذ تدابير فورية لكبح جماح إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ووقف أعمالها غير القانونية. ومن غير المقبول أن يستمر أحد أعضاء مجلس الأمن، على الرغم من كل ما حدث ومن العدد الذي لا يحصى من الدعوات التي وجهتها الدول والمنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان على الصعيد العالمي من أجل حماية الشعب الفلسطيني، في تبرير وحشية الاحتلال العسكري الإسرائيلي وخروجه عن القانون، وأن يعفي ذلك العضو وحده إسرائيل من الجرائم التي ارتكبتها. وإن استخدام الولايات المتحدة حق النقض يوم الجمعة الماضي يوفر مرة أخرى الغطاء لإسرائيل لكي تواصل اعتداءها على الشعب الفلسطيني والقانون الدولي. وعلاوة على ذلك، فقد وجه ذلك ضربة أخرى إلى مصداقية المجلس ونزاهته وقدرته على الوفاء بولايته المتمثلة في كفالة السلام والأمن الدوليين.

ولذلك فإننا نناشد مرة أخرى المجتمع الدولي أن يتصرف بسرعة ومسؤولية لمنع وقوع مزيد من الاعتداءات التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد المدنيين الفلسطينيين. وندعو المجتمع الدولي إلى أن يدين علنا قيام إسرائيل بقتل المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم رزان النجار، وهي آخر ضحية للهجمات الإسرائيلية، وأن يدين جميع أعمال إسرائيل السابقة من قتل وتشويه متعمدين لموظفي الرعاية الصحية، فضلا عن الصحفيين.

ونحث كذلك على توجيه دعوات عامة للمطالبة بإخضاع إسرائيل للمساءلة عن جرائمها بموجب القانون الدولي. وإن الفلسطينيين يستحقون، كغيرهم من البشر، اهتمام المجتمع الدولي وتحركه، ويجب أن يتمتعوا بحماية القانون الدولي وألا يستثنوا منها. ويجب عدم توجيه رسالة بأن حياتهم لا قيمة لها، ولا تستحق وقت المجتمع الدولي، ولا تستحق الحماية.

وعلى الرغم من العراقيل في مجلس الأمن، فإننا ما زلنا نكرر نداءاتنا وسوف نثابر في جهودنا من أجل حماية الشعب الفلسطيني، وفقا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والعديد من القرارات ذات الصلة الرامية إلى حماية وضمان سلامة ورفاه سكان مدنيين عزل محتجزين تحت وطأة الاحتلال منذ أكثر من نصف قرن والحصار منذ أكثر من ١١ سنة. ويجب أن يمثل ذلك مجرد بداية للجهود المبذولة في الأمم المتحدة لوضع حد للاحتلال غير القانوني للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللحصار غير القانوني لغزة، ولعقود من نزع ملكية اللاجئين الفلسطينيين، وكلها تشكل الأسباب الجذرية لهذه الوحشية التي شهدناها منذ ٣٠ آذار/مارس.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦٣٨ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٨ (A/ES-10/784-S/2018/510) سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب في حق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير
المراقب الدائم لدولة فلسطين
لدى الأمم المتحدة